مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث والعشرون– تموز ٢٠٢٣–ذو الحجة ١٤٤٤
ISSN-2536-0027

تطبيق بعض معايير التدقيق الداخلي الدولية وتأثيرها على تعزيز الميزة التنافسية
(دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصرفية العراقية)

د.علي حازم السنكري
الباحث فراس جبار جاسم
جامعة الجنان -كلية إدارة الاعمال

Abstract:
This study aimed to identify the profession of the internal auditor in banking institutions in Waist Governorate and the extent to which this profession contributes to enhancing the competitive advantage of the bank when carrying out its work in accordance with the international standards concerned with internal auditing issued by the American Institute of Internal Auditors. Standard ٢١١٠ related to governance and Standard ٢١٢٠ related to risk management and how these two important standards have a prominent role in enhancing the competitive advantage of the bank as they were approved by the internal audit and those concerned with the bank. In the bank, and in order to achieve the hypotheses of the research and its objectives, the public and private banking sector was directed through the questionnaire that targeted the Rafidain Bank, the Rasheed Bank, the Middle East Investment Bank and the Iraqi Trade Bank. The second was containing three axes, and in each axis, paragraphs of questions were distributed to the bank's employees, including auditors, accountants, administrators, and those related to information technology. After collecting the results, they were analyzed by the SPSS statistical program, and many conclusions were reached, the most important of which was the presence of a great similarity between the standards The international standards for internal auditing and the Iraqi standards followed by the bank, and that the application of standards ٢١١٠-٢١٢٠ enhances the competitive advantage of the bank, and that customers prefer dealing with banking institutions with high efficiency in risk management and governance.
As for the conclusion of the research, it summarized a set of recommendations, the most important of which was the intensification of

ISSN-2536-0027

introductory courses on the international standards of internal auditing, local and international, and involving the largest possible number of employees in them as a result of the importance of this department in the institution, in addition to working to add the international standards of internal auditing in the curricula of specialization for the purpose of producing a knowledgeable generation Complete with the tangible additions that these standards bear when practicing, giving more attention and material and moral support to the internal auditor and notifying him of his importance and the importance of the place he occupies, especially those charged with governance and risk management and notifying them that the banking institution through the efficiency of their work in accordance with the standards interested in their tasks can create a competitive advantage for it, and another What the researcher recommended through his study is the need for researchers and academics to pay attention to these standards, especially those related to governance ٢١١٠ and risk management ٢١٢٠, because they represent the cornerstone of all institutions, not just banks.

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مهنة المدقق الداخلي بالمؤسسات المصرفية في محافظة واسط ومدى اسهام هذه المهنة في تعزيز الميزة التنافسية للمصرف عند ممارسة اعمالها وفق المعايير الدولية المهتمة بالتدقيق الداخلي والصادرة عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي، ركزت هذه الدراسة لتناول اثنين من المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وهما المعيار ٢١١٠ المتعلق بالحوكمة والمعيار ٢١٢٠ المتعلق بإدارة المخاطر وكيف ان لهذا المعيارين المهمين دور بارز في تعزيز ميزة المصرف التنافسية اذ تم اعتمادهما من قبل التدقيق الداخلي والمعنيين بالمصرف بالإضافة الى ذلك هدفت هذه الدراسة لمعرفة الأرضية المناسبة لتطبيق هذه المعايير ومدى تشابهها مع ما هو معمول به الان بالمصرف، ومن اجل تحقيق فرضيات البحث وأهدافه تم التوجه الى القطاع المصرفي العام والخاص من خلال الاستبانة التي كانت مستهدفة مصرف الرافدين ومصرف الرشيد ومصرف الشرق الأوسط للاستثمار والمصرف العراقي للتجارة، كانت الاستبانة متكونة من جزئين الأول منها يحتوي على المعلومات الديموغرافية للعينه مدار البحث، اما الجزء الثاني فكان يحتوي على محاور ثلاث وفي كل محور فقرات أسئلة تم توزيعها على موظفي المصرف من مدققين ومحاسبين وادريين وأصحاب علاقة بتكنلوجيا المعلومات وبعد جمع النتائج تم تحليلها بواسطة البرنامج الاحصائي SPSS ولقد تم التوصل الى العديد من الاستنتاجات والتي كان من أهمها هو وجود تشابه كبير بين المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والمعايير العراقية المتبعة بالمصرف، وان تطبيق المعايير ٢١٢٠-٢١١٠ يعزز من ميزة المصرف التنافسية، وان الزبائن يفضلون التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات الكفاءة العالية بإدارة المخاطر والحوكمة. اما خلاصة البحث فأنها لخصت مجموعة من التوصيات كان أهمها تكثيف الدورات التعريفية بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي محلية وعالمية وزج أكبر عدد ممكن من الموظفين بها نتيجة لأهمية هذا القسم بالمؤسسة، بالإضافة الى العمل

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث والعشرون– تموز ٢٠٢٣–ذو الحجة ١٤٤٤
ISSN-2536-0027

لإضافة المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في مناهج الدراسة ذات التخصص لغرض انتاج جيل على دراية تامة بما تحمله تلك المعايير من إضافات ملموسة عند المزاولة، بذل المزيد من الاهتمام والدعم المادي والمعنوي للمدقق الداخلي واشعاره بأهميته واهمية المكان الذي يشغله لاسيما المكلفين بالحوكمة وإدارة المخاطر واشعارهم بان المؤسسة المصرفية من خلال كفاءة أعمالهم وفقا للمعايير المهتمة بمهامهم تستطيع خلق ميزة تنافسية لها، واخر ما أوصى به الباحث من خلال دراسته وهو ضرورة بان يكون هناك اهتمام من قبل الباحثين والاكاديميين بهذه المعايير وبالخصوص المتعلقة بالحوكمة ٢١١٠ وإدارة المخاطر ٢١٢٠ لانهما يمثلان الحجر الأساس بالمؤسسات كافة ليس فقط المصارف.

المقدمة:

بما ان التنمية الاقتصادية هي الهدف الاساس الذي تسعى الدولة ومؤسساتها الى تحقيقه لذا لا يمكن تجاهل القطاع الاهم والاكثر حساسية في هذا المجال وهو القطاع المصرفي اذ له الحصة الكبيرة والدور البارز والمميزة في رفد ودعم هذه التنمية، ان المصارف وعلى اختلاف انواعها تتنافس فيما بينها منافسة واضحة ولكل منها استراتيجية متبعة يحاول من خلالها المصرف ان يميز نفسه بميزة منفردة عن نظيره تمكنه من الحصول على حصة اكبر بالسوق، تختلف طبيعة وحدة المنافسة باختلاف الظروف والازمنة الا انه هناك ادوات حديثة اخذت تشكل قلقا بالنسبة للمصارف والعملاء على حدا سواء لا يمكن تجاهلها لطالما اصبحت واقعية وهي مدى التزام المصارف بالمعايير الرقابية الدولية من تدقيق ورقابة ونظم معلومات وهي جزء مأخوذ من الحوكمة العالمية حيث ان المصارف يمكن لها ان تتميز بميزه تنافسية اكثر حداثة من خلال التزامها بالأنظمة والمعايير الدولية وهكذا تكون قد استطاعت من تحقيق مبدئين واضحين هامين وهما سلامة انسيابية العمل ورضى البنك المركزي عن المصرف وايضا ارتياح العملاء وشعورهم بالأمان والاطمئنان من خلال التعامل مع مصرف كفوء لدية سلطة رقابية تدقيقية مميزة تعمل وفقا للعالمية هذا المبدئ الاخير يعتمد اعتمادا كليا على مدى طبيعة الثقافة المصرفية لدى المجتمع المحيط حيث كلما كان المجتمع المصرفي مطلعا ولدية متابعه حقيقية بطبيعة عمل المصارف كلما كان لدية ميول اكثر بان يتعامل مع المصارف الاكثر والأحرص اتباعا للرقابة والمتابعة. ما يهمنا ونود التعرف علية مباشرا من خلال هذه الدراسة هو طبيعة المنافسة من خلال تطبيق التدقيق الداخلي بالمؤسسة المصرفية للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي (IIA) المتعلقة بإدارة المخاطر والقائمين بالحوكمة المعمول بها عالميا في هذا المصرف والمصرف الاخر وغيره ومدى اسهامها في اضافة ميزة تنافسية جديدة للمصرف من خلال تطبيقها ومتابعة الإدارة والتدقيق الداخلي لها.

المبحث الأول

منهجية البحث

أولا: أهداف الدراسة:

هذه الدراسة تهدف الى التعرف على المعايير العالمية المهتمة بمهنة التدقيق الداخلي ومدى اسهامها في تعزيز ميزة المصرف التنافسية عن طريق الاتي:

أولا: الوقوف على اهم التحديات التي تواجه المؤسسات المصرفية العراقية من ان تقوم بتطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث والعشرون– تموز ٢٠٢٣–ذو الحجة ١٤٤٤
ISSN-2536-0027

ثانيا: التعرف على مدى التزام المؤسسات المصرفية بهذه المعايير والجهة المعنية في تطبقها بهذه المؤسسة وهل هذه المعايير تساعد المصرف في حل بعض مشاكله والتصدي للمخاطر.
ثالثا: التعرف على اهمية تطبيق هذه المعايير فيما ستضيفه من ميزة تنافسية لدى المؤسسة المصرفية.
رابعا: معرفة معايير التدقيق العراقية من ناحية تشابهها مع المعايير الدولية للتدقيق الداخلي.
خامسا: التعرف على البيئة المصرفية العراقية فيما لو كانت منسجمة مع تطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي.

ثانيا: أهمية الدراسة:

للدراسة اهميتين اثنين علمية وعملية

أولا: الأهمية العلمية

ان تطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي(IIA) وهي معايير صادرة عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي الدولي موضوع حديث نسبيا ولم يتم تغطيته كاملا من قبل الدراسات السابقة، كذلك التعرف على اهم المعايير الدولية المهتمة بمهنة التدقيق وتوجيه المؤسسات ليس فقط المصرفية بل الشركات وغيرها بأهمية تطبيق هذه المعايير وكيف انها من الممكن ان تعطي ميزة تنافسية إذا ما تم تطبيقها بالصورة الواضحة الصحيحة، أيضا اهمية اخرى تكمن في هذا الموضوع وهي انه لم يتم التطرق اليه محليا بالصورة التي تتناسب مع اهميته.

ثانيا: الاهمية العملية

من خلال النقاط ادناه يمكن ان نوجز الاهمية العملية

١- ارشاد وتنبيه الأكاديميين الباحثين والادارات المصرفية والتدقيق الداخلي بأهمية هذه المعايير وكيف انها من الممكن ان تحدث فارقا جيدا في المؤسسة.
٢- ضرورة الزيادة بالوعي والمعرفة لدى المدققين الداخليين بالمؤسسات المصرفية العراقية من ان تطبيق المعايير الدولية يمكن ان يعزز قدراتهم وذلك ينعكس على تعزيز للميزة التنافسية للمؤسسة.

ثالثا: إشكالية الدراسة:

يمكن لنا ان نصيغ مشكلة هذه الدراسة بالسؤال المحوري الرئيسي الاتي.
السؤال الرئيسي الاول: هل هناك تأثير لتطبيق المعيار رقم ٢١١٠ المتعلق بالحوكمة والمعيار رقم ٢١٢٠ المتعلق بإدارة المخاطر للتدقيق الداخلي على الميزة التنافسية للمصرف.
يتفرع لدينا من السؤال اعلاه علامات استفهام واسئلة فرعيه اخرى هي.

- هل هناك تطبيق لمعايير التدقيق الداخلي الدولية AII في المؤسسات المصرفية العراقية بانسيابية دون عوائق.
- كم هي نسبة التشابه فيما بين المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والمعايير العراقية.
- هل يفضل الزبائن التعامل مع المصرف الذي يعتمد تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية.

رابعا: فرضيات الدراسة:

- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية على توافق وانسجام معايير التدقيق الدولية للتدقيق الداخلي مع المعايير المتبعة بالمصارف العراقية من حيث الإضافات الجديدة.
- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير المعيار رقم ٢١١٠ المتعلق بالحوكمة على تعزيز الميزة التنافسية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث والعشرون– تموز ٢٠٢٣–ذو الحجة ١٤٤٤
ISSN-2536-0027

- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير المعيار رقم ٢١٢٠ المتعلق بإدارة المخاطر على تعزيز الميزة التنافسية.

خامسا: متغيرات الدراسة:

من خلال هذه الدراسة لخص الباحث متغيرات دراسته الى التابعة والمستقلة وكانت على النحو التالي كما في الشكل ادناه.

الشكل رقم (١) متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة

- معايير التدقيق الداخلي الدولية (٢١٢٠-٢١١٠)

المتغير التابع

- الميزة التنافسية

المصدر: من اعداد الباحث

سادسا: حدود مشكلة الدراسة:

أولا: حدود موضوع الدراسة

سوف تنحصر الدراسة بالجانب النظري المشابه لطبيعة الدراسة من ابحاث ودراسات سابقة ومقالات اجنبية وعربية تعي بالموضوع مدار البحث كذلك سوف يتم التطرق للبنود والاطر العامة للمعايير الدولية للتدقيق وفقا لطبيعتها القانونية والاطر والقوانين الخاصة بالجانب العراقي المتمثلة بالبنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية الاتحادي كجهات رقابية عامة.

ثانيا: حدود مكان الدراسة

الدراسة الميدانية سوف تكون من خلال عمليات توزيع الاستبانة الورقية لبعض المؤسسات المصرفية العراقية.

ثالثا: الحدود الزمنية للدراسة

المدة الزمنية للدراسة :(٢٠٢٣-٢٠٢٢).

سابعا: منهجية الدراسة:

المنهج يمثل الطريقة التي سوف تتم بها الدراسة والاجراءات التي سوف تتخذ لحل مشكلة البحث او الدراسة والمنهج الذي سوف يستخدم في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي حيث سيتم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب العملي.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث والعشرون– تموز ٢٠٢٣–ذو الحجة ١٤٤٤
ISSN-2536-0027

المبحث الثاني

التعريف بمفهوم التدقيق

في الجدول المرفق ادناه مفاهيم للتدقيق من قبل مؤسسات وشخصيات ومهنيين ذوي علاقة:

الجدول رقم (١) مفاهيم التدقيق

المصدر	التعريف
PICKETT) (٢٠٠٤ ،	عرفوا التدقيق على انه قسم او مجموعة من خبراء استشاريين ممارسين وغيرهم هؤلاء الفريق يقدموا عملا موضوعيا مستقلا مضمونا وخدمات مهنية اعدت من قبلهم يمكن لها ان تعطي قيمة مضافة لعمليات المؤسسة وتساعدها كثيرا من تحسين الاعمال، اما التدقيق الداخلي هو نشاط وتأكيد استشاري موضوعي مستقل تم تصميمه لإضافة قيم جديد وتحسين الاعمال بالمؤسسة. يساعد المؤسسة لتحقيق الاهداف من خلال ما يقدمه من منهج منضبط سليم للعمليات المتعلقة بالرقابة وادارة المخاطر والحوكمة، ان مهنة المدقق الداخلي لا تناسب اصحاب القلوب الضعيفة. تناسب هذه المهنة لمن هم مستعدين لقطع المسافات أولئك الذين يقبلون التحدي ولا تعني لهم الميداليات الذهبية شيء ولا قلة التألق لا تثني من عزيمتهم ولا تضعف من اصرارهم بان يراعوا المهنية حق رعايتها.
ا (نور الدين و مريم، ٢٠١٦، صفحة ١٦)	عرف التدقيق بانه فحص منظم للقوائم المالية والسجلات وعمليات متعلقة بها لتحديد في تطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها والاجراءات النظامية في الادارة واية متطلبات أخرى. يعتبر التدقيق المالي تقليديا ومضمونه اتباع القيود المحاسبية للأحداث الاقتصادية التي تتم داخل المنشأة وتدقيقها للتأكد من سلامتها وصحتها وفقا للأنظمة والتعليمات ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها وذلك حتى تظهر البيانات بصورة صحيحة وفعلية وايضا يتناول التدقيق المالي درجة حماية الاصول وكيفية التأمين عليها من مخاطر متعلقة بالاختلاس او الضياع او الاستخدامات الغير كفؤة حيث في كثير من الاحيان تكون الاخطاء الغير مقصودة سببا في خسران المؤسسة اما اذا كان هناك جهة رقابية تتسم بالكفاءة والرصانة فهذا يعطي للمؤسسة درجة عالية من الرصانة واريحية في اتخاذ القرارات. اما Victor Z.Brink فقد اسهم بأعداد اول قائمة او بيان بمسؤوليات المدقق الداخلي والصادرة لمعهد المدققين الداخليين الأمريكي الدولي عام ١٩٤٧ والتي فيها ورد تعريف للتدقيق الداخلي "نشاط تقويمي ذو استقلالية خلال تنظيم معين هادف الى تدقيق للعمليات المحاسبية والمالية وأخرى غيرها كأساس في خدمة الإدارة، وهي الرقابة الإدارية التي تمارس عن طريق تقويم فعاليات وأساليب الرقابة الأخرى" اعد هذا التعريف من التعريفات الأكثر مقبولية والمستخدمة في وقتها وبالنسبة للتدقيق الداخلي فالهدف الأساس منه هو مساعدة الإدارة بالوصول لأكفأ الطرق بالإدارة للعمليات المختلفة بالمؤسسة.
رومان ابيل) Appercel, ٢٠٢٢)	تعد عمليات التدقيق موردا مهما وقيم للإدارة المناطة بالتنفيذ ولمجلس الادارة من اجل تحقيق الاهداف التي ينشدها المشروع او المؤسسة ، مع تقوية وتعزيز الرقابة الداخلية ونظام الحوكمة يمكن لان تكون الرقابة بالمؤسسة هي مطابقة تماما لما يتم من العمليات والتأكيد على سلامة العمل وفقا للمعايير واللوائح الدولية التي تقوي هذه المهنة وبذلك يكون العمل قد اعطى درجة عالية من الامان والحماية للأصول واستخدام امثل للموارد، العملية التدقيقية والرقابية الان تشمل جميع العمليات والانشطة المالية، ليس هذا فحسب بل ايضا الرقابة الداخلية تشتمل على الانظمة المتعلقة بالتسويق والانتاج والموارد البشرية والهندسة والتقنيات الهندسية انها حقا مجموعة من النشطة الواسعة. المدققون الداخليون يتمتعون بالمسؤوليات واختصاصات منها: _ تدقيق ومراجعة العمليات والاجراءات والسياسات.

ISSN-2536-0027

_ الاسهام في تحقيق الغايات والاهداف. _ فهم بنظرة عامة وصورة كبيرة عن مختلف العمليات التي تتم. _ تقديم التوصيات دائما لتحسين الكفاءة وسلامة الاعمال.	

أهمية التدقيق:

تأخذ مهنة التدقيق اهميتها دائما من خلال الحجم الجغرافي للمؤسسة (عالمي، دولي، محلي) حيث مع زيادة هذا الحجم المؤسسي يزداد الاستخدام المحاسبي طبيعيا وبالمقابل تظهر هنا الاهمية العالية للتدقيق ودوره الفاعل بالمنظمات من خلال تقديم يد العون للإدارة ومساعدتها في تحقيق الاهداف. ويمكن توصيف القيمة هذه بالرقابة والثقة. (جمعة، ٢٠٠٩، صفحة ٣٦)

المبحث الثالث

معايير التدقيق الدولية الصادرة عن IIA

تمهيد:

تأسس معهد المدققين الداخليين IIA عام ١٩٤١ ويقع مقره الرسمي في مدينة ليك ماري وتقع ضمن ولاية فلوريدا في الولايات المتحدة الامريكية، يقدم هذا المعهد خدماته اليوم لأكثر من ١٩٠.٠٠٠ عضوا من أكثر من ١٧٠ دولة وإقليم، يعتبر معهد المدققين الداخليين بمثابة الجهة التعليمية والداعمة لمهنة ووظيفة التدقيق الداخلي على مستوى عالمي دولي يقدم هذا المعهد الارشادات والمعايير التي تهتم بمهنة التدقيق الداخلي بالمؤسسات وكيفية الاعتناء بالمهام التدقيقية على الوجه الملائم لغرض الخروج بعمل رقابي داخلي بمستوى عال من المهنية، وأيضا يمنح الشهادات المعترف بها Certified Internal Auditor. CIA وهي شهادات معتمدة يمنحها AII يطلق عليها شهادة التدقيق الداخلي المعتمدة او المعترف برصانتها عالميا وتعتبر معيارا من خلالها يظهر الافراد مهارتهم وكفاءتهم في مجالات التدقيق الداخلي ان النيل على شهادة المدقق الداخلي المعترف به يثبت المعرفة المهنية والالمام بمهنة التدقيق الداخلي. (معهد المدققين الداخليين، ٢٠١٩، صفحة ٤) رئيس المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين السابق McDonald يرى بانه هناك مجموعة من العوامل المهمة والتي دعت لأنشاء هذا المعهد:

١- الاحتياج للقيمة التي يقدمها المهنيون في هذا المجال للمؤسسة وتعزيزها.
٢- الاحتياج لوجود جهة رسمية متخصصة مهمتها توفير فرص للتعليم والتطوير الشامل، كمنح الشهادات وأخرى من التوجيهات والمعايير.
٣- الاحتياج لإصدار بحوث ونشرها والترويج للممارسين المعنيين بالمهنة وإبراز ادوارهم بالمؤسسة في السيطرة على المخاطر وادارتها.
٤- تثقيف المدقق الداخلي وغيره من الجماهير ذات الشأن بخصوص أفضل وأكفأ الممارسات في نطاق التدقيق الداخلي.
٥- تجميع المدققين الداخليين في جميع انحاء العالم تحت مظلة منظمة مهنية لغرض التبادل بالخبرات والمعلومات على أوسع نطاق. (حسين، ٢٠١٨، صفحة ١٩٧)

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث والعشرون– تموز ٢٠٢٣–ذو الحجة ١٤٤٤
ISSN-2536-0027

المعايير الدولية للتدقيق الداخلي IIA:

تتألف معايير التدقيق الدولية للتدقيق الداخلي من الاتي:

- معايير الصفات: تختص هذه الأنواع من المعايير بصفات المؤسسة الخاصة والافراد الذين يمارسون اعمال التدقيق الداخلي.
- معايير الأداء او التنفيذ: وهي تصف ماهية أنشطة التدقيق الداخلي وتحط المقاييس النوعية التي يقاس بواسطتها أداء التدقيق الداخلي
- معايير التطبيق: وهي تعني تطبيق لكل من معايير الأداء ومعايير الخواص في بعض الحالات، مثل: التحقق من الاحتيال والغش او مشروع الرقابة للتقييم الذاتي، اختيارات الالتزام. (ربه، ٢٠١٠، صفحة ٥٤.٥٣)

وفي الجدول ادناه رقم وبيان المعايير قيد الدراسة الصادرة عن IIA:

الجدول رقم (٢) يمثل معايير الدراسة.

ت	الرقم	البيان
١-	(٢١١٠)	الحوكمة
٢-	(٢١٢٠)	إدارة المخاطر

المصدر:(عبدالله، ٢٠٢١)

تطبيق بعض معايير التدقيق الداخلي الدولية وأثرها على تعزيز الميزة التنافسية

التنافس في البيئة المصرفية

معظم منظمات الاعمال ومنها المصارف تسعى الى تقوية وتعزيز مركزها التنافسي في السوق المصرفي سعيا نحو إعطاء خدمات مميزة لإنجاز الأهداف الاستراتيجية، والمتمثلة بالاستمرارية والبقاء والنمو في أدائها الشامل في مجال العمل المصرفي عن طريق تقديم خدمات مصرفية ذات ابعاد تنافسية ثلاث وهما الدقة والسرعة والكلفة وفي ظل التحديثات التكنلوجية المتسارعة وتطور أنظمة المعلومات فانه صار لزوما تنظيم التكيفات المحيطية لكسب قدرة تنافسية وإمكانية توسعها. وزادت من هذه المواجهة تأزم التنافس بين المصارف، وقد تمثل بما شهدته من توسعات في الطبيعة الاقتصادية وسرعة كبيرة في تطور خدمات المصرف وانتشارها وتشابهها في الاحياء والمناطق كافة، فضلا عن السهولة بالحصول على خدماتها من قبل الزبائن وبأسلوب متطور. هذه التطورات أدت الى ازدياد التنافس بين المصارف لاجتذاب الزبائن اليها بما يضمن الحصول على زبائن جدد واستمرار زبائنها الحاليين وزيادة الحصة السوقية لها وحصولها على اعلى قدر ممكن من العملاء لتتمكن من الاستمرار بالعمل والنمو في ظل ذلك الجو المملوء بالمنافسة الشديدة. تسعى المصارف من تغيير اساليبها التقليدية المعتمدة بالأعمال كافة والبحث عن الوسائل الاحدث لتعزيز المكانة التنافسية خاصتها، لتتناسب مع الأجواء الحديثة بالبيئة لتقوية التميز بالأداء والفاعلية، هذه المصارف تلجئ الى تسخير كافة مواردها البشرية والمادية المتاحة لتحقيق الأهداف، وذلك بدعم وتقوية عناصر التمييز، وتحسين سمعة وصورة المصرف وهيبته المؤسسية، وإعادة تطوير وهيكلة المنتجات المصرفية، بما يضمن تلبية احتياجات ورغبات الزبائن بصفتهم الهدف الاستراتيجي. (المبيضين، ٢٠١١، صفحة ٩)

أثر تطبيق معيار التدقيق ٢١١٠ الدولي المتعلق بالحوكمة على الميزة التنافسية

في السنوات الأخيرة من القرن العشرين حصل اعترافا متزايد بأهمية الضبط المؤسسي او الحوكمة وذلك لما يقدمه من ضبط وتأكيد لسلامة التقارير المالية ومنع لوقوع الاحتيال والغش. تحظى الحوكمة باهتمام

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث والعشرون– تموز ٢٠٢٣–ذو الحجة ١٤٤٤
ISSN-2536-0027

كبير من جانب الهيئات المهنية للمحاسبين والمراجعين على وجه الخصوص واتى ذلك الاهتمام خصوصا بعد سلسلة الانهيارات التي أدت الى افلاس الكثير من الشركات في العديد من دول العالم لا سيما الولايات المتحدة الامريكية ذات الوقع الأبرز. ان اهم اهداف الحوكمة يتوجه صوب تحقيق مستوى أداء عالي مهني وتحقيق توازن في مستويات التأكيد والأداء. أول من استخدم مصطلح الحوكمة هو "البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وقالوا انها تعني أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة". كما وتم تعريفها من قبل مؤسسة التمويل الدولية بانها "هي النظام الذي من خلاله يتم إدارة المؤسسات والتحكم في اعمالها". من خلال التعريفات السابقة يلاحظ ان هناك وجهات نظر مختلفة صدرت من عدة جهات تحاول شرح مفهوم الحوكمة وبالرغم من انها لا تبدوا متفقة في ظاهرها الا ان جلها يهتم بتحسين الأداء المستمر للمؤسسة وزيادة مقدرتها التنافسية ومكانتها الاقتصادية. (المغربي، ٢٠٢٠)

العلاقة بين المعيار الدولي رقم ٢١١٠ للتدقيق الداخلي وبين الميزة التنافسية

ان المعيار رقم ٢١١٠ الخاص بالحوكمة أصدره المعهد الأمريكي للتدقيق الداخلي وينتمي الى جهة معايير الأداء وكان الهدف من إصداره هو لتعزيز وتفعيل دور الحوكمة المهم بالمؤسسة، حيث وجه المعهد الأمريكي للتدقيق الداخلي IIA من خلال المعايير التي أسنها اهتمام خاص بالحوكمة المؤسسية واوجب على نشاط التدقيق الداخلي بالمؤسسة بتقييم عمليات الحوكمة واقترح توصيات مناسبة لتحسينها بما يضمن تحقيق الأهداف الاتية:

- اتخاذ القرارات التشغيلية والاستراتيجية.
- الاشراف على العمليات المتعلقة بإدارة المخاطر والرقابة.
- تعزيز القيم والاخلاقيات المناسبة بالمؤسسة.
- ضمان فاعلية المساءلة وإدارة الأداء على كل مستويات المؤسسة.
- ابلاغ المعلومات بما يتعلق بالرقابة وإدارة المخاطر الى جهات المؤسسة المناسبة
- تبادل للمعلومات وتنسيق الأنشطة بين المدققين الداخليين والخارجيين وإدارة المؤسسة ومجلسها.

حسب هذا المعيار ٢١١٠ أيضا توجب على التدقيق الداخلي بالمؤسسة من تقييم وتصميم وتنفيذ أنشطة وبرامج المؤسسة المرتبطة بالقيم الأخلاقية، بالإضافة الى تقييم ما إذا كانت الحوكمة المتعلقة بتكنلوجيا المعلومات داخل المؤسسة تساند وتدعم اهداف واستراتيجيات المؤسسة. (معهد المدققين الداخليين الامريكي، ٢٠١٦، صفحة ١٣)

أثر تطبيق معيار التدقيق ٢١٢٠ الدولي المتعلق بإدارة المخاطر على الميزة التنافسية

١-١: مدخل الى المخاطر:

المخاطر تعتبر جزءا لا يتجزأ من النشاط الإنساني مهما أصبحت طبيعته. المخاطر في النشاط الاقتصادي تعتبر أشد جلاء وأفر وضوحا. المخاطر استمرت بالتزايد مع التنوع الذي شهدته الأنشطة الاقتصادية، بل وأصبح للاقتصاديات المعاصرة صفة ملازمة. وهذا التلازم بين الخطر والنشاط الاقتصادي يجعل التخلص بالشكل النهائي من الخطر امرا غير جائز، ولكن لا يعني ذلك بالضرورة عدمية الإمكان بالتعامل معها وفقا لمجموعة من الاستراتيجيات والسياسات التي تجعل نتائجها واثارها متحكما بها لحد بعيد. مصطلح الخطر من المصطلحات ذات الاستخدام الشائع لدى عامة الناس، حيث يقصدون به الامر الذي يؤدي للخسارة او الامر غير المعلوم العواقب او الشيء الغير محبب للنفس. (قندوز د.، ٢٠١٨، صفحة ٢١)

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث والعشرون– تموز ٢٠٢٣–ذو الحجة ١٤٤٤
ISSN-2536-0027

١-٢: مدخل لإدارة المخاطر المصرفية:

يبقى الخطر متعلقا بالنظام المصرفي ما زال قائما، بعض المخاطر هيكلية أي لا يمكن فصلها عن وظيفة المصرف، فعند منح الائتمان ستبقى مخاطر الائتمان موجودة، كذلك مخاطر السيولة. إذا التخلص من المخاطر امرا مستحيلا ولكن بالوقت ذاته يتوجب على المصارف التعرف على كل تلك المخاطر وتقديرها بأساليب موضوعية وعلمية، لهذا اهتم المصرفيون والجهات الرقابية والإشرافية في العالم بالتعرف على المخاطر وقياسها، لماذا قياسها لان ما لا يمكن قياسه لا يمكن فهمه او ادارته. لذا فان موضوع قياس الخطر وهو خطوة تسبق إدارة الخطر. في المصارف يرتبط موضوع الخطر بالخسائر المالية ولكن بدقة أكبر يوصف على انه عدم اليقين بأمر العوائد المتوقع تحقيقها من الأصل، الخطر يعتبر جزءا لا يتجزأ من اعمال المصرف. ومن اجل تحقيق الهدف المنشود وهو تحقيق العائد للملاك صار عليه تحمل بعض المخاطر هذه العوائد كلما كانت مرتفعة وعالية يقابلها تعرض للخطر بنفس الحجم. (قندوز د.، ٢٠٢٠، صفحة ١١)

العلاقة بين المعيار الدولي رقم ٢١٢٠ للتدقيق الداخلي وبين الميزة التنافسية

معهد المدققين الأمريكي الدولي IIA عندما اسن المعايير المعززة لمهنة التدقيق الداخلي اعطا أولويات واهتمامات خاصة لأنشطة بالمؤسسة يعتمدها بمثابة المحرك الأساس لتلك المؤسسة ومن ضمن هذه الأنشطة هي إدارة المخاطر وأعطى معيارا خاص بها رقم ٢١٢٠ وهو من ضمن معايير الأداء سابقة الذكر. لقد الزم المعهد الدولي للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي أنشطة التدقيق الداخلية بالمؤسسات من تقييم الفعاليات المرتبطة بإدارة المخاطر والاسهام في تحسينها. وتحديد فاعلية إدارة المخاطر هو حكم ينتج عن تقدير المدقق الداخلي بالآتي:

- اهداف المؤسسة تتفق وتساند مع واجب المؤسسة.
- المخاطر المهمة يتم تقييمها وتحديدها.
- يتم التعرف على المعلومات المرتبطة بالمخاطر والابلاغ عنها بالوقت الملائم من خلال المؤسسة، ليتمكن كل ذي مسؤولية بالمؤسسة من موظفين وإدارة ومجلس الإدارة بأداء مسؤولياتهم.
- يتم اختيار استجابة مناسبة للمخاطر بحيث يكون هناك انسجام فيما بين مستوى المخاطر وقابلية المؤسسة للمخاطر.

ولدعم هذا التخمين فان التدقيق الداخلي يمكنه جمع المعلومات خلال مهام التدقيق المتعددة. وتأمين النتائج لهذه المهام، عند النظر لها سويا، فهما للعمليات المرتبطة بإدارة المخاطر ومدى فاعليتها في المؤسسة. وتبقى عملية المراقبة لإدارة المخاطر مستمرة وبتقنيات متعددة.

على أدارة التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية للرقابة الداخلية وطبقا للمعيار رقم ٢١٢٠ المتعلق بإدارة المخاطر الالتزام بالمسؤوليات الاتية:

- على أنشطة التدقيق الداخلية بالمؤسسات ان تقييم مخاطر المؤسسة المرتبطة بالحوكمة وأنظمة المعلومات والعمليات التشغيلية بالنظر للاتي:
  - تحقيق اهداف المؤسسة الاستراتيجية.
  - مصداقية وموثوقية المعلومات والبيانات المالية والتشغيلية.
  - كفاءة وفاعلية البرامج والعمليات.
  - الامتثال للأنظمة والقوانين والإجراءات والسياسات والعقود.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث والعشرون– تموز ٢٠٢٣–ذو الحجة ١٤٤٤
ISSN-2536-0027

- حماية الأصول.
- يتوجب على أنشطة التدقيق الداخلية من تقييم لاحتمال حدوث اعمال احتيال وكيفية الإدارة المعدة لمخاطر الاحتيال.
- يتوجب على التدقيق الداخلي اثناء المهمات الاستشارية تناول المخاطر ذات الارتباط بهدف هذه المهمات، كما يجب ان يكونوا حذرين من احتمال وجود مخاطر هامة أخرى.
- يتوجب على المدققين الداخليين استخدام معرفتهم بالمخاطر المكسوبة عن طريق انجازهم للمهام الاستشارية وذلك عند تقدير عمليات إدارة مخاطر المنشأة.
- يتوجب على المدققون الداخليون عندما يساعدون إدارة المؤسسة من خلال وضع او تحسين لعمليات إدارة المخاطر بان يمتنعوا عن اضطلاعهم بأي مهام إدارية ومسؤوليات إذا قاموا بإدارة المخاطر فعليا. (معهد المدققين الداخليين الامريكي، ٢٠١٦)

علاقة إدارة المخاطر بالميزة التنافسية

إدارة المخاطر تعمل وبالتعاون مع المراجع الداخلي على تكوين وتفعيل للميزة التنافسية داخل المؤسسة بمعنى ادق ان الإدارة للمخاطر تسعى جاهدة الى منح الاسبقية للمؤسسة والتميز والتفوق على المنافسين في سوق العمل، إدارة المخاطر تضع للمؤسسة خصوصيات بحيث يصعب على المنافسين تقليدها، والعمل على الاستمرار بالتحسين عن طريق المواكبة للتغيرات التكنولوجية وتطوير للخدمات المقدمة والمنتجات، إدارة المخاطر تعمل على تخفيض المخاطر البيئية التي تتوعد ومن الممكن ان تؤثر على التميز التنافسي للمؤسسة. (محمد، علي، و علي، ٢٠٢١)

المبحث الرابع

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد انهاء الجانب النظري للدراسة التي من خلالها تم تناول مهنة التدقيق بصورة عامة والتدقيق الداخلي بصورة خاصة بالإضافة الى التطرق على ما يميز هذه المهنة عن بقية المهن داخل المؤسسات المصرفية وكيف ان لها الدور الكبير في اثبات المؤسسة مكانتها واسمها، أيضا من خلال الدراسة النظرية استطاع الباحث من التعرف على المعايير المحلية والعربية الدولية التي تعزز هذه المهنة من لوائح وارشادات، وان تطبيق التدقيق الداخلي للمعايير المهتمة بمهنته All في المؤسسات المصرفية يمكن المؤسسة من الحصول على ميزة تنافسية في سوق العمل. وحتى يتم التأكد مما توصلت اليه الدراسة النظرية توجب التوجه الى الدراسة العملية الميدانية عن طريق الاستبانة بعد جمع الاسئلة الموزعة على عينة الدراسة وتحليلها ببرنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SpSSv٢٦) والتعرف على كامل النتائج التي توصلت اليها الدراسة العملية الميدانية من خلال هذا الفصل.

منهجية الدراسة:

منهجية الدراسة تعني الأسلوب والطريقة التي من خلالها يتم تناول موضوع البحث ورصد المعارف والظواهر العلمية حتى تفحص الحقائق ويتم التأكد من صحتها. وفي هذه الدراسة الباحث استعمل المنهج الوصفي المعتمد على دراسة الظاهرة واقعيا ووصفها والتعبير عنها كميا عن طريق تحليلها وإظهار العلاقة بين مختلف المتغيرات حتى يتمكن من التفسير والوصول الى نتائج تسهم بحل للمشكلة مدار البحث بشكل صحيح، اذ من خلال الاستبانة تجمع البيانات ومن ثم تحليلها والتعرف على العلاقة بين المتغيرات واثبات الفرضيات او نفيها.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث والعشرون– تموز ٢٠٢٣–ذو الحجة ١٤٤٤
ISSN-2536-0027

مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة هي المؤسسات المصرفية العراقية التي تقع ضمن محافظة واسط (الكوت) اذ تم اختيار أربعة مؤسسات مصرفية في هذه المحافظة لتكون أساس للدراسة الحالية. يتمثل مجتمع العينة للدراسة من مدراء وموظفين قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر والعاملين على الحوكمة وبقية الموظفين ذات العلاقة بالمؤسسة المصرفية.

مصادر تجميع البيانات:

أولا: مصادر البيانات الأولية:

تتكون هذه المصادر من خلال اعداد الاستبانة ومن ثم توزيعها على عينة الدراسة بعد ذلك تجميع الإجابات وتحليلها عن طريق برنامج SPSS الاحصائي.

ثانيا: مصادر البيانات الثانوية:

هذه المصادر من خلالها استطاع الباحث من حصوله على البيانات والمعلومات من الدراسات السابقة والكتب والمجلات والتقارير المعنية بالدراسة الحالية.

تحليل البيانات التي تم جمعها ميدانيا

أولا: تصميم أداة الدراسة:

لكي يتم التعرف على الآراء واجابات المعنيين بالاستبانة تم مواءمة فقرات الأسئلة وفقا لمقياس ليكارت الخماسي والذي يتضمن (٥) إجابات ليتسنى للباحث تحديد اقتراحات المعنيين بالدراسة وردودهم حول محاورها والجدول الاتي يتضمن المقياس الخماسي لليكارت.

الجدول رقم (٣) مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

تم توزيع (٨٥) استبانة على عينة الدراسة استرجع منها (٧٦) فقط اما البقية فأنها لم تسلم من قبل العينة، (٦٧) استبانة هي القابلة للدراسة اما البقية فأنها غير صالحة وفي الجدول ادنها بيان للمؤسسات مجتمع الدراسة ونسبة استجابة كل منها.

الجدول رقم (٤) المؤسسات مجتمع الدراسة

ت	المؤسسة المصرفية	الاستبانة الموزعة	المستردة	الصالحة للدراسة	نسبة الاستجابة للاستبيان
١-	مصرف الرافدين	٢٥	٢٢	٢٠	%٨٠
٢-	مصرف الرشيد	٢٠	١٧	١٥	%٧٥
٣-	مصرف الشرق الأوسط للاستثمار	٢٠	١٩	١٦	%٨٠
٤-	المصرف العراقي للتجارة TBI	٢٠	١٨	١٦	%٨٠
٥-	المجموع	٨٥	٧٦	٦٧	%٧٨.٨

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى نتائج الاستبانة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث والعشرون– تموز ٢٠٢٣–ذو الحجة ١٤٤٤
ISSN-2536-0027

معامل الارتباط بيرسون (Pearson)

ان هذا الاختبار يكون لقياس ومعرفة العلاقات الخطية الثنائية لمتغيرين. عن طريق تحليل البيانات الخاصة بالمتغيرين المستقل (معايير التدقيق الدولية) والمتغير التابع (الميزة التنافسية) عبر معامل الارتباط بيرسون التي تم اختبارها لبيانات العينة التي كانت في المحور الأول والمحور الثاني حيث ان معامل الارتباط كلما اقترب من الواحد الصحيح دل ذلك على ان العلاقة بين المتغيرات قوية اما اذا كانت نتيجة المعامل للارتباط صفر او قريبه منه ذلك يدل على عدمية العلاقة بين المتغيرات ومن خلال الجدول ادناه المرقم (١٥) اتضح ان معامل ارتباط بيرسون هو يمثل ارتباط طردي قوي بقيمة بلغت (٠.٨٢٤) أي ان هناك ارتباط طردي قوي بين المتغير التابع والمستقل اما بالنسبة لقيمة Sig المتمثلة بمستوى المعنوية والتي يجب ان تكون قيمتها اقل من ٠.٠٥ للإشارة بوجود علاقة ارتباط ذي دلالة معنوية وفي الجدول ادناه بلغت نسبتها (٠.٠٢٣) وكما يلي:

الجدول رقم (٥) معامل الارتباط Pearson

Correlations

		المحور_الاول	المحور_الثاني
المحور_الاول	Pearson Correlation	١	.٨٢٤*
	Sig. (٢-tailed)		.٠٢٣
	N	١١	٧
المحور_الثاني	Pearson Correlation	.٨٢٤*	١
	Sig. (٢-tailed)	.٠٢٣	
	N	٧	٧

*. Correlation is significant at the ٠.٠٥ level (٢-tailed).

المصدر: اعداد الباحث استنادا الى نتائج التحليل في SPSS

اختبار الفرضيات

من خلال هذا الاختبار سيتم اختبار الفرضيات كلا على حدا عبر الاختبار (One Sample T-test) ومنها سوف يتم تحليل معنوية الفرق ما بين متوسط العينة وقيمة محددة وثابته وكل ذلك بواسطة البرنامج الاحصائي (SPSS) ويكون ذلك بواسطة فرضيتان وهما:

- H١: الفرضية البديلة.
- H٠: الفرضية الصفرية.

وفي هذه الفرضيات قيمة Sig إذا كانت أكبر من (٠.٠٥) نقبل الفرضية الصفرية H٠ وهذه الفرضية تعني عدم وجود تأثير.

وفي حال كانت قيمة Sig أصغر من (٠.٠٥) نقبل الفرضية البديلة H١ وهذه الفرضية تعني وجود تأثير واثبات للفرضية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث والعشرون– تموز ٢٠٢٣–ذو الحجة ١٤٤٤
ISSN-2536-0027

-الفرضية الأولى: مدى توافق وانسجام معايير التدقيق الدولية للتدقيق الداخلي مع المعايير المتبعة بالمصارف العراقية من حيث الإضافات الجديدة.

بعد التحليل للبيانات من خلال الاختبار (One Sample T-test) للفرضية ببرنامج SPSS بلغت القيمة Sig (٠.٠٠٠) وهذه قيمة أصغر من (٠.٠٥) ويعني ذلك قبول واثبات للفرضية أي ان:

H١: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية على توافق وانسجام معايير التدقيق الدولية للتدقيق الداخلي مع المعايير المتبعة بالمصارف العراقية من حيث الإضافات الجديدة.

-الفرضية الثانية: مدى تأثير المعيار رقم ٢١١٠ المتعلق بالحوكمة على تعزيز الميزة التنافسية.

بعد التحليل للبيانات من خلال الاختبار (One Sample T-test) للفرضية ببرنامج SPSS بلغت القيمة Sig (٠.٠٠٠) وهذه قيمة أصغر من (٠.٠٥) ويعني ذلك قبول واثبات للفرضية أي ان:

H١: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير المعيار رقم ٢١١٠ المتعلق بالحوكمة على تعزيز الميزة التنافسية.

-الفرضية الثالثة: مدى تأثير المعيار رقم ٢١٢٠ المتعلق بإدارة المخاطر على تعزيز الميزة التنافسية.

بعد التحليل للبيانات من خلال الاختبار (One Sample T-test) للفرضية ببرنامج SPSS بلغت القيمة Sig (٠.٠٠٠) وهذه قيمة أصغر من (٠.٠٥) ويعني ذلك قبول واثبات للفرضية أي ان:

H١: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير المعيار رقم ٢١٢٠ المتعلق بإدارة المخاطر على تعزيز الميزة التنافسية.

المبحث الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

بعد ان انتهى الباحث دراسته النظرية والعملية الميدانية تبينت لديه مجموعة من الاستنتاجات وهي كما يلي:

١. تطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في المصارف مجتمع الدراسة يعزز من ميزة المصرف التنافسية في سوق العمل خصوصا بما يتعلق بالحوكمة وإدارة المخاطر.
٢. البنك المركزي العراقي يوجه المصارف من خلال ضوابطه وتشريعاته باتباع المعايير المحلية والعالمية المهتمة بمهنة التدقيق الداخلي وهناك لجان معدة من قبلة لمتابعة ذلك.
٣. وجود تشابه كبير بين المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والمعايير العراقية عند مزاولة مهنة التدقيق خصوصا بما يتعلق بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية.
٤. هناك حرص من قبل إدارة المصرف بان تكون اعمال التدقيق الداخلي لديه سليمة تحقق الأهداف المرجوة ويوجد تحفيز مادي ومعنوي من قبل الادارة يتم تقديمه للمدققين والقائمين على الحوكمة وإدارة المخاطر.
٥. إدارة المصارف مهتمة بالمدقق الداخلي وهناك تشاور مستمر بينهم وخاصة عند اتخاذ القرارات بنسبة عالية وهذا ما يزيد ثقة المدقق بنفسه.
٦. هناك إمكانية مقبولة من تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في المصرف بانسيابية ومن دون عوائق.
٧. هناك رغبة كبيرة جدا من قبل افراد العينة من التعرف على المزيد من المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والعمل وفقها.

ISSN-2536-0027

٨. ممارسة عمل المدقق الداخلي بالمصرف وفق المعيارين ٢١١٠-٢١٢٠ يعطي لتقرير المدقق موضوعية واستقلالية ويعزز من ميزة المصرف التنافسية.
٩. تطبيق معايير التدقيق الداخلي تنمي قدرات جميع الموظفين العاملين بالمصرف وتزيد من كفاءة أدائهم.
١٠. ادارة المصرف مهتمة بالحوكمة وتشيد بأهميتها وضرورتها بالمصرف وتشجع ممارسة اعمالها وفقا للمعايير العالمية لكسب ميزة تنافسية بذلك.
١١. يعزز المعيار ٢١١٠ دور المكلفين بالحوكمة ويزيد من ثقة المستخدمين بالبيانات المالية من خلال زيادة الشفافية ومن ثم ميزة تنافسية للمؤسسة المصرفية.
١٢. إدارة المصرف تهتم بإدارة المخاطر اهتماما كبيرا وتأكد على ان ممارسة اعمالها وفقا للمعايير الدولية امرا ضروريا لاستمرارية تنافسها وبقائها بالسوق.
١٣. يعزز المعيار ٢١٢٠ كفاءة وفاعلية الأداء لدى المكلفين بإدارة المخاطر ومن ثم ميزة تنافسية للمؤسسة.
١٤. هناك تفضيل من قبل الزبائن بالتعامل مع المؤسسات المصرفية ذات الكفاءة العالية في إدارة المخاطر والحوكمة.

ثانيا: التوصيات

١- يتطلب من مجلس مهنة المدقق بذل المزيد من الاهتمام والتعريف بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي نتيجة لأهمية كل من المهنة والمعايير.
٢- ابداء عناية واهتمام ملموس من قبل نقابة المدققين العراقيين بالمدقق الداخلي حتى يشعر بأريحية بالعمل ويمارس مهامه وفقا للمعايير الدولية دون خوف او حرج.
٣- العمل على إضافة المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في مناهج الدراسة ذات التخصص لغرض انتاج جيل على دراية تامة بما تحمله تلك المعايير من إضافات ملموسة عند المزاولة.
٤- تكثيف الدورات التعريفية بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي محلية وعالمية وزج أكبر عدد ممكن من الموظفين بها نتيجة لأهمية هذا القسم بالمؤسسة.
٥- بذل المزيد من الاهتمام والدعم المادي والمعنوي للمدقق الداخلي واشعاره بأهميته واهمية المكان الذي يشغله لاسيما المكلفين بالحوكمة وإدارة المخاطر واشعارهم بان المؤسسة المصرفية من خلال كفاءة أعمالهم وفقا للمعايير المهتمة بمهامهم تستطيع خلق ميزة تنافسية لها.
٦- على المعنيين بخلق الأجواء المناسبة لعمل مصرفي نزيه تهيئة الأرضية المناسبة لتطبيق المعايير الدولية للتدقيق بانسيابية تامة لاسيما وأنها على تشابه كبير بما هو مطبق الان حسب التشريعات العراقية.
٧- بما ان الزبائن تفضل التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات الكفاءة العالية بإدارة المخاطر والحوكمة إذا صار لزوما على موظفين هذين القسمين اتباع المعايير الدولية المعززة لمهنتهم لاسيما المعيار رقم ٢١٢٠ والمعيار ٢١١٠ لغرض اجتذاب المزيد من العملاء ومن ثم ميزة تنافسية.
٨- ضرورة بان يكون هناك اهتمام من قبل الباحثين بهذه المعايير وبالخصوص المتعلقة بالحوكمة ٢١١٠ وإدارة المخاطر ٢١٢٠ لانهما يمثلان الحجر الأساس بالمؤسسات كافة ليس فقط المصارف.

المصادر والمراجع

ISSN-2536-0027

د. حامد نور الدين، وأعماره مريم. (٢٠١٦). التدقيق الداخلي للتثبيتات في المؤسسات الاقتصادية. المملكة الأردنية الهاشمية: دار زهران للنشر والتوزيع.

قاسم جلوب منشد، وفيحاء عبد الله يعقوب. (٢٠٢١). تأثير جودة التدقيق الخارجي على جودة تطبيق المعايير الدولية. مجلة كلية مدينة العلم مجلد ١٣/عدد ٠٢، الصفحات ٧٠-٨٧.

د. عبد الكريم احمد قندوز. (٢٠٢٠). المخاطر المصرفية واساليب قياسها-صندوق النقد العربي. صندوق النقد العربي.

محمد الفاتح محمود بشير المغربي. (٢٠٢٠). حوكمة الشركات. المناهل.

K.H. SPENCER PICKETT. (٢٠٠٤). THE internal auditor. Canada: John Wiley & Sons.

Romain Appercel. (٢٠٢٢). Audit ET contrôle interne. Paris: Editions Ellipses.